

الفصل الرابع

قضية الجزر العربية في الخليج العربي

تقع جزر طناب الكبرى والضغرى وأبو موسى في الخليج بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران (0) وقد بدأت أطماع إيران في هذه الجزر منذ أعلنت بريطانيا عام 1968 عزمها على الانسحاب من الخليج عام 1971 في إطار إستراتيجية حزب العمال الخاصة بسياسة شرقى السويس (0)

فى الثلاثين من نوفمبر 1971 وقبل ساعات من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، قامت إيران باحتلال جزر أبو موسى وأعلنت أن ذلك تم بإتفاق بينها وبين حاكم إمارة الشارقة التى تتبعها هذه الجزر وأنها قامت باستتجار هذه الجزر لمدة عشرين عاما وكانت إيران تهدف من وراء ذلك إلى فرض أمر واقع على الدولة الجديدة (0)

ولكن دولة الإمارات وإن لم تعلن على الفور إستحقاقها لهذه الجزر ، يبدو أنها قد إحتزمت هذا الإتفاق ، غير أن إيران التى تكشف لها خلال الحرب العراقية-الإيرانية وأزمة الخليج أهمية السيطرة على الجزر الثلاث من الناحية الإستراتيجية ، عمدت إلى فرض عدد من القيود على سكان هذه الجزر بقصد ضمها وانتهى الأمر عام 1993 إلى إحتلالها عسكريا مما أثار أزمة حادة بين دولة الإمارات ومجلس التعاون عموما وبين إيران خاصة فى وقت كان يؤمل فيه أن تتحسن العلاقات الخليجية-الإيرانية (0)

وقد أدى هذا العمل الإيرانى ، الذى إقتزن بإعلان رسمى إيرانى بتبعية هذه الجزر لإيران ، إلى مضاعفات عامة فى العلاقات العربية-الإيرانية (0) ولكن الإمارات التى اكتفت بتأكيد حقها فى الجزر وتأكيد الموقف العربى لهذا الحق لم تشأ أن تجعله قضية ساخنة مع إيران فإتجهت إلى محكمة العدل الدولية لعرض النزاع عليها (0)

ولاتزال المحكمة تنظر فى المسألة الأولية المتعلقة بمدى إختصاصها فى نظر النزاع وقد نظر إلى موقف إيران من الجزر على أنه جزء من سياسة إيرانية متجددة للسيطرة على الخليج خاصة بعد إنكماش القوة العراقية مع تزايد التواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة (0) ولكن يهنا من الناحية القانونية أن نبين مدى حق كل من إيران والإمارات فى هذه الجزر (0)

(أ) الموقف الإيراني :

ترى إيران أن الجزر الثلاث تابعة لها على أساس أن بعض شيوخ الشارقة ورأس الخيمة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قد تنازلوا لإيران عنها وأن بريطانيا نفسها قد أقرت هذا التنازل في إطار سياستها تجاه إيران ضمن السياسة البريطانية المعروفة في آسيا في القرن التاسع عشر 0

كذلك إستندت إيران إلى عدد من مظاهر السيادة التي مارسها إيران دون إعتراض عربي على هذه الجزر، ومن ناحية ثالثة أثارت إيران فكرة المجال الحيوي الإيراني على أساس قرب بعض هذه الجزر الشديد من إيران وأوضحت أن أية تقسيم لمساحات المياه في الخليج سوف تجعل بعض هذه الجزر من نصيب إيران ولم يفت إيران أن تؤكد أنها قد إشترت جزيرة أبو موسى من حاكم الشارقة ولم يكن الأمر يتعلق بتأجير بمقابل مثلما أعلن من قبل 0

(ب) موقف الإمارات العربية :

أوضحت الإمارات العربية فساد الحجج الإيرانية جميعا والواقع أنه ليس من الصعوبة إثبات ومن هذه الحجج وضعفها 0 فمن ناحية، تثبت الوثائق البريطانية أن مشايخ الإمارات وكذلك بريطانيا قد تمسكوا بإصرار بحقهم في هذه الجزر ورفضوا كافة المحاولات الإيرانية لحتهم على مجرد تأجير هذه الجزر 0

ومن ناحية أخرى ، فلا يمكن التسليم بفكرة المجال الحيوي الإيراني لأنها من الأفكار الإستعمارية التي لا تتفق مع روح العصر 0 ومن ناحية ثالثة ، فقد ثبت أن إتفاق حاكم الشارقة مع إيران في نوفمبر 1971 والذي توسطت فيه بريطانيا هو مجرد تأجير لجزيرة أبو موسى وكان يتعين رد الجزيرة إلى أصحابها بعد انتهاء مدة التأجير 0

ويتضح مما تقدم عدم قانونية إستيلاء إيران على الجزر العربية وأهمية قيام محكمة العدل الدولية بالفصل في هذا النزاع 0 ولكننا نعتقد أن إيران لها سجل سلبي في المحكمة حيث لا تقبل إختصاص المحكمة كما أنها ترفض المثول أمامها وقد حدث ذلك في قضية الزيت البريطانية-الإيرانية عام 1951 ، وفي قضية الرهائن الأمريكيين عام 1980 ، وأنه إذا قدر للمحكمة أن تفصل في النزاع فسوف يكون أمرا مثيرا ولكنه يرجح أن يصدر الحكم لصالح دولة الإمارات 0

أنظر لمزيد من التفاصيل :

كتابنا : قضية الحدود في الخليج العربي - القاهرة 1978 ، رسالتنا للماجستير غير المنشورة بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية عام 1972 حول إتحاد الإمارات العربية ، وكتابنا : الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي - الطبعة الأولى - الرياض 1983 والطبعة الثانية - القاهرة 1988 0
وأنظر أيضا دراسة حديثة للمؤلف حول موضوع الجزر في الوثائق البريطانية منشورة بمجلة :شئون عربية - جامعة الدول العربية - سبتمبر 1994 ، وكذلك دراسة د0رشيد الفيل المنشورة بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية- الكويت - مارس 1976 0

نبذة عن المؤلف وإسهاماته العلمية :

درس العلوم السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ودرس القانون بكلية الحقوق بجامعة عين شمس والإسكندرية وكذلك بالمعهد الأوربي Europa Institute بجامعة أوترخت وأكاديمية لاهاي للقانون الدولي العام ، وكلية الحقوق جامعة السوربون 0

عمل مستشارا قانونيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي ونائبا لمدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية ، ونائبا لمدير معهد الدراسات الدبلوماسية 0

قام بتدريس القانون الدولي بمعهد الدراسات الدبلوماسية وكلية الإقتصاد والعلوم السياسية وحقوق الإسكندرية وأكاديمية ناصر العسكرية العليا وغيرها 0

نشر عددا من البحوث والدراسات في مجال القانون الدولي في الدوريات المصرية والعربية كما أصدر عدا من الكتب في هذا المجال 0

عمل بوزارة الخارجية وبعثات مصر الدبلوماسية والقنصلية منذ 1968 0

إصدارات الكتب :

* قضية الحدود في الخليج العربي 0

* السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي 0

* الدبلوماسية السوفيتية والصراع الدولي في البلقان 0

* أصول التنظيم الإسلامي الدولي 0

* نظرات في القضايا الدولية المعاصرة 0

* المشكلة العرقية ومضاعفاتها في أفريقيا 0

- * تأملات قانونية فى القرآن الكريم 0
- * القضايا الاسلامية الدولية 0
- * القانون الدولى المعاصر 0
- * الأمم المتحدة وقضايا البحيرات العظمى 0
- * القضايا الافريقية فى التسعينات 0
- * المركز القانونى الدولى لمنظمة التحرير الفلسطينية 0
- * محكمة العدل الإسلامية الدولية 0
- * النظرية العامة للجزاءات فى القانون الدولى 0
- * العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجى (طبعتان) 0
- * مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامى 0
- * النظام القانونى للاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى
- * جنوب أفريقيا والنظام الدولى الجديد 0
- * الأمم المتحدة والعالم العربى 0
- * قضية لوكرىبى أمام محكمة العدل الدولية 0
- * المركز القانونى للمناطق الآمنة فى القانون الدولى 0
- * القضايا الأمنية فى الصحافة العربية 0
- * الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى (طبعتان) 0
- * المركز القانونى للشاهد على المعاهدات فى القانون الدولى (باللغة الانجليزية) 0

* قانون الوظيفة الدبلوماسية في مصر (تحت الطبع) 0

* القانون الدولي في عالم متغير (تحت الطبع) 0

* الوجيز في القانون الدولي العام 0